المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة

د/ زين العابدين معو

أستاذ محاضر (أ)، جامعة أم البواقي

mzine@hotmail.fr

أ/ راندة حمايزية

باحثة بـ جامعة عنابة

oebranda@gmail.com

ملخص:

كان متوقعا بعد الحراك الذي شهدته مصر وتونس أن يأتي الدور على ليبيا فيما يسمى بنموذج كرة الثلج أو العدوى والانتشار، وهو ما حدث فعلا، لكن منحى التغيير في ليبيا كان أكثر خطورة، فسرعان ما انفلتت الأوضاع الأمنية وساد نوع من الفوضى، بحيث أصبح من الصعب التحكم في الأوضاع الداخلية لتخرج عن السيطرة، وتشكل تهديدا للأمن القومي لدول الجوار الإقليمي. تستهدف هذه الدراسة البحث في أهم الأسباب التي كانت وراء تأزم الأوضاع في ليبيا، وكذا البحث في تداعيات هذه الأزمة على دول الجوار الإقليمي، ثم تبيان المجهودات التي قامت بها الدولة الجزائرية في سبيل الوصول إلى تسوية سلمية لهذه الأزمة والحد من تداعياتها.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، الجزائر، الأزمة، الإرهاب، التسوية السلمية.

Abstract:

It was expected after the Egypt' and Tunisia' uprisings that Libya eventually could fall in the so-called snowball model or infection spread. This is what happened, but the trends of change in Libya ware more dangerous, quickly jumped in a mess as the security situation deteriorated with a total chaos took place, so it became difficult to control the internal situation something that threatens the national security of its neighborhood. This study aims examining the key reasons causing the deterioration of the situation in Libya, as well as the consequences of this crisis on the neighboring countries then we will consider a review of the efforts carried out by the Algeria in order to reach a peaceful settlement to the crisis and its repercussions.

Keywords: Libya, Algeria, the crisis, terrorism, peaceful settlement.

مقدمة:

رغم مرور ست سنوات من سقوط نظام القذافي والأوضاع تزداد تأزما وخطورة وتعقيدا بليبيا، فبالرغم من الجهود الدولية والإقليمية المبذولة في سبيل محاولة التوصل إلى إيجاد حل لهذه الأزمة وإنهاء حالة الصراع بين ميليشيات فجر ليبيا وقوات الجيش الوطني الليبي، إلا أن هذه الجهود لم تثمر بعد. وتأتي حالة النزاع في ليبيا في مقدمة الأزمات التي كان لها انعكاس مباشر على الأمن القومي للجزائر، فالانفلات الأمني الذي تشهده وانتشار الأسلحة على نطاق واسع يشكل بيئة مناسبة لتمركز الإرهاب ونمو نشاطه، ما يفرض على الجزائر تبني مقاربة أمنية للحد من تداعيات هذه الأزمة. وانطلاقا من تجربة السياسة الخارجية الجزائرية في التسوية السلمية للنزاعات بين الدول، حاولت التعامل مع التغيرات التي شهدتها ليبيا، وأعربت عن موقفها تجاه الأزمة في العديد من المحافل الدولية، مؤكدة على الحل السلمي (الداخلي) لهذه الأزمة واستبعاد التدخل الأجنبي.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح **الإشكالية** الآتية: **إلى أي حد ساهمت الجزائر في محاولة حل النزاع الليبي في ظل تعدد المبادرات العالمية ؟**

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الجزائر قد لعبت دورا أساسيا في إطار النقاشات المتواصلة بشأن إيجاد حلول للأزمة الليبية، إلا أن جهودها لاتزال بحاجة إلا دعم داخلي من قبل القوى السياسية الداخلية بليبيا وكذا دول الجوار والدول الأجنبية.

منهجية الدراسة: سيتم في هذا البحث الاعتماد على منهج السيناريوهات المحتملة من خلال تتبع وقائع الأزمة الليبية والمسارات المحتملة والمتوقعة لها.

ولمعالجة الاشكالية السابقة سوف نركز على المحاور التالية:

1. نبذة حول الصراع الأهلي في ليبيا وأسبابه.

2. تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار الإقليمي.

3. المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

4. سيناريوهات مستقبل الأزمة الليبية.

1. نبذة حول الصراع الأهلي في ليبيا وأسبابه:

ارتبط تصدع بنية الدولة الليبية بانهيار نظام العقيد معمر القذافي على إثر ثورة 17 فبراير2011 التي أطاحت برموز النظام ما أدى لانتشار الميليشيات المسلحة المدعومة قبليا.(عز العرب، 2015، ص.10) وتؤكد الكتابات التي أرخت لانتفاضة 17 فبراير 2011 أن الشباب هم الذين أخذوا بزمام المبادرة، وخصوصا تلك الفئة النشطة في مجال وسائل الاتصال الاجتماعي، إضافة إلى أن الدعم المبكر الذي جاء من رجال القضاء والمحامين المعتصمين في مدينة بنغازي الذي ساهم في توسيع مجال المشاركة، بحيث انضمت أعداد من المثقفين والأكاديميين، ما أعطى هذا التحرك الشبابي بعد أعمق. (التير 2016، ص. 399)

كانت الأزمة في البداية عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية، لكن سرعان ما تحولت إلى حرب أهلية بين أقاليم مؤيدة للنظام وأخرى تسعى للإطاحة بالرئيس معمر القذافي، ولكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة للقذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العزل، تحولت إلى حرب أهلية بين الأقاليم. وبعد أن أتم المعارضون سيطرتهم على الشرق الليبي أعلنوا فيه قيام الجمهورية الليبية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي، وفي يومي 21 و22 أوت دخل الثوار إلى العاصمة طرابلس وسيطروا عليها، وفي 20 أكتوبر 2011 أعلن المجلس الانتقالي مقتل العقيد معمر القذافي في سرت بعد أسره من قبل ثوار ليبيا. (الشامي 2011، http://bit.ly/2mUJ40e)

- جدول يبين كل ما هو متعلق بالصراع في ليبيا: (عز العرب، 2015، ص.8)

- نشأة الصراع	الحراك الاحتجاجي عقب الثورات العربية
-أطراف الصراع	ميليشيات فجر ليبيا- قوات الجيش الوطني الليبي
-الأطراف الاقليمية	مصر-تركيا-قطر
-قضايا الصراع	تنازع شرعية مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام-تقاسم الثروات النفطية بين الاقاليم الفدرالية-الصراعات القبلية التقليدية
-تداعيات الصراع	انهيار مؤسسات الدولة الليبية-سيطرة الميليشيات على بنغازي والعاصمة طرابلس-الازمات الانسانية-تهديدات داعش في الداخل والخارج
-مألات الصراع	صراع ممتد قد يستعصي لارتباطها بالجذور التاريخية للصراع القبلي بين مصراته والزنتان، وتداخل أبعاد الحرب على الارهاب مع الصراع السياسي.

أسباب الأزمة الليبية:

تباينت الأسباب التي أدت إلى تأزم الأوضاع بليبيا منذ عام 2011 بين رئيسية وأخرى ثانوية، وبين داخلية وأخرى خارجية. ويمكن حصر أهم هذه الأسباب في ثلاث متغيرات أساسية كالتالي:

أولا- إخفاق ليبيا الدولة مالكة الدخل في ضمان استخدام كامل للاقتصاد وتحديثه.

ثانيا- قلة تطوير المنطقة الشرقية في سيرينايكا وتهميشها بعيدا عن مراكز القوة في الاقتصاد والسياسة.

ثالثا– العامل الخارجي متمثلا في تأثير كل من الثورتين التونسية والمصرية.

فيما يخص **العامل الأول**: فباعتبار ليبيا دولة ريعية، فإن اقتصادها يعتمد على القسم الأكبر في موارده على العوائد الخارجية المتحصلة من النفط، ولضمان استمرار النظام كان يعاد توزيع الدخول من قبل الدولة مما جعل ليبيا دولة تخصيص أو توزيع، وبحسب **فاندوال** فإن الدول الموزعة قد تبدوا أكثر قدرة على مقاومة التحديات الاقتصادية والسياسية التي قد تواجهها. ولأن هذه الدول لا تحتاج في إلى جباية الموارد من مواطنيها من خلال الضرائب لتمويل أداء الدولة، فإن الدول الموزعة تطلب من شعبها قبول مقايضة مستويات معيشة عالية نسبيا بحريات مدنية وسياسية واطئة، ويبدو أنها مقايضة قد قبل بها الشعب الليبي، لكن حكام ليبيا قد اتبعوا سياسة نفعية على المستوى السياسي ومدمرة على المستوى الاقتصادي حرمت المواطنين وقادت إلى سخط شعبي عارم. وبالرغم من المستوى المعيشي العالي نسبيا الذي ضمنه النظام للفرد الليبي مقارنة بأقطار شرق أوسطية وشمال إفريقية، إلا أن النظام فشل في تحديث الاقتصاد وتوفير مناصب الشغل لأعداد الشباب المتزايدة. (مزران، 2016، ص. ص. 276-277)

تكشف مؤشرات التنمية البشرية للأمم المتحدة على أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في دليل التنمية البشرية، فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم (64) على مستوى العالم في التنمية البشرية سنة (2000) تقدمت إلى المركز (61) في تقرير سنة (2001)، ثم في المركز (55) في سنة (2009) فالمركز (52) سنة (2010)، مع احتفاظها في السنوات الأخيرة قبل تأزم الأوضاع الداخلية بها بالمركز الأول على المستوى الإفريقي في التنمية البشرية. وعلى صعيد الأمن الاجتماعي تمتعت ليبيا بدرجة كبيرة من الأمن الاجتماعي بفضل سياسات الدعم السلعي والتأمين الصحي، وكذا الأمن الجنائي في ظل القبضة الأمنية للنظام، كما وأشاد صندوق النقد الدولي -في تقرير نشره سنة 2007- بالسلطات الليبية لإنجازاتها في مجال التنويع الاقتصادي، مشيرا إلى النمو السريع في النشاط غير النفطي الذي وصل (7.5%) والنمو القوي في إنتاج النفط (4.7%) سنة 2006. (عاشور 2011، ص. 11)

على الرغم من كل هذه المؤشرات فالكثير من خارج ليبيا وداخلها يرون أنه منذ استلاء معمر القذافي على السلطة بعد انقلاب سنة 1969 فقدت ليبيا فرصا كثيرة لنهضة شعبها وتقدمه. فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم، وشعورهم بعدم العدالة في توزيع الثروات وأن خيرات بلادهم يتم نهبها دون أن يحصلوا منها إلا على الفتات. وهو ما يعتبر أحد الأسباب التي دفعتهم للخروج في عمليات احتجاجية سنة 2011. (عاشور 2011، ص.12)

أما بخصوص **العامل الثاني**، ففي بداية ثورة 2011 قدرت نسبة العاطلين عن العمل في حدود 30% أغلبها من فئة الشباب والنساء، وكان هذا أحد الأسباب التي دفعت بالشباب في إقليم سيرينايكا إلى النزول للشارع في عام 2011. وقد كانت سيرينايكا مركز المعارضة لحكم معمر القذافي منذ صعوده للحكم عام 1969، عندما قام القذافي بتهميش القبائل المحلية التي رآها داعمة للملكية السنوسية (1951-1969)، وتنطوي المنطقة على 80% من احتياطات النفط الليبي، ولكنها كانت مهمشة تعاني من فقر دائم حتى غدت غير مهمة سياسيا. كما وتمثل المنطقة تراثيا مركز المعارضة الاسلامية للنظام بما في ذلك الفرع الليبي للإخوان المسلمين والخلايا المقاتلة التي انتفضت في عقدي 1970 و1980، وكانت هذه الجماعات متمركزة بالدرجة الأولى حول المدن الشرقية مثل بنغازي ودرنة وأجدابيا، وكانت ردة الفعل على هذه المعارضة أن النظام مارس قمعا شديدا وتميزا ضد المنطقة في توزيع عوائد النفط. كل ذلك أدى إلى نشوء معارضة شديدة ذات طابع إسلامي في سيرينايكا ما

لبث أن انفجرت مع موجة التظاهرات في مصر وتونس. بمعنى أن عدم العدالة في توزيع عوائد النفط في بعض المناطق الليبية على حساب مناطق أخرى، كان من بين أهم الأسباب التي أدت بمواطني هذه المناطق للخروج عن للانتفاض سنة 2011 والمطالبة بحقوقهم المشروعة. (مزران 2016، ص. ص. 276-278)

بالنسبة **للعامل الثالث** فيتعلق بالثورتين التونسية والمصرية اللتان كان لهما الأثر البالغ على ليبيا، فالنجاح الذي حققته الثورة التونسية والمصرية في إسقاط أنظمتها التي كانت تحكم شجع الليبيين على النزول إلى الشوارع في 15 و16 فبراير 2011. ويبدو أن المحرك كان إلقاء القبض على المحامي الناشط في مجال حقوق الإنسان **فتحي طربيل سلوى**، الذي كان يدافع عن أسر 1200 من المساجين الذين تم القضاء عليهم في سجن أبو سليم عام 1996. (مزران 2016، ص. 278)

2- تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار الإقليمي:

تعددت التداعيات وتنوعت ويمكن حصرها فيما يلي:

أ- التداعيات على المستوى الأمني:

شهت نيويورك تايمز الوضع الأمني في ليبيا بصراع الميليشيات في لبنان إبان الحرب الأهلية، وأن زعماء الكتائب والميليشيات المسلحة حولوها إلى إقطاعيات لها حكم شبه ذاتي. (الصواني 2013، ص. 30) وقد أحدثت الأزمة الليبية أزمات وتحديات وأخطارا أمنية ذات أبعاد تجاوزت المحلي لتطال البلدان المجاورة لها، ولتزيد من هشاشة الأوضاع وتضاعف التهديدات الأمنية في المنطقة بأكملها، ذلك بسبب ما ترتب عن انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا من انتشار للأسلحة وتهريبها لأغراض سياسية، علاوة على تجارتها غير الشرعية التي تزيد من حدة وخطورة التهديد الذي تمثله جماعات متشددة، إضافة لما تتضمنه الهجرة غير الشرعية من أخطار وتهديدات متزايدة دفعت بالاتحاد الأوروبي إلى عقد لقاءات متواصلة لبحث هذه التداعيات على فضاءه وأعضاءه. (الصواني 2013، ص. 26) هذا وقد أصبحت ليبيا تمثل ملجأ للعديد من المتشددين الذين كانوا يقاتلون في مختلف بؤر التوتر في افريقيا والعراق وسورية، ما أصبح ينذر بتحول ليبيا إلى قاعدة لانطلاق العمليات الإرهابية ضد دول الجوار، وتحولها إلى مركز إقليمي لتجارة السلاح. (بوغالم 2015، ص. 169)

وقد ساهم تردي الوضع السياسي في ليبيا في اصطباغ الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي بالهشاشة، فشساعة الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة كلها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها على مستوى المنطقة، حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلل عدد آخر إلى الأراضي بهدف القيام بأعمال تخريبية هناك. فمن الواضح أن التنظيم يبحث عن هكذا فرص تمكنه من أن ينمي نشاطه الارهابي في منطقة المغرب العربي. وجراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في منطقة المغرب الإسلامي، دخلت عناصر تنظيم القاعدة في ما وصفه بعض المختصين "مرحلة متقدمة من التسليح السريع"، الشيء الذي جعل هذه المجموعة المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود إلى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارا، وذلك على ضوء إمدادات عسكرية ثقيلة لعناصره. (إدريس 2012، ص. 01)

وقدد بينت التقارير خاصة بعد حادثة القنصلية الأمريكية في بنغازي، ومقتل السفير الأمريكي **كريستوفر ستيفنس** وحادثة مركب الغاز الجزائري، أن عددا من قادة القاعدة يتواجدون في هذا البلد،

ويستغلون الفرص القائمة للتبادل والعمل المنظم والدعم بين تنظيمات القاعدة في ليبيا، ونيجيريا، والصومال، ومالي... (الصواني، 2013، ص. ص.32-33) وبالتالي وبحكم الحدود المشتركة بين الجزائر وليبيا والمقدرة بـ 982 كلم تعتبر الجزائر ما يحصل في ليبيا تهديدا لأمنها القومي، وتتخوف من انتقال الأسلحة إلى العناصر الإرهابية المتواجدة على أراضيها وفي الساحل. (بن عنتر 2011، ص.07)

ب- على المستوى السياسي: كان لتردي وتأزم الأوضاع في ليبيا أثرها السياسي على دول الجوار، حيث أنه وفي حال عدم استقرار الوضع بليبيا ستواجه منطقة المغرب العربي العديد من المخاطر، خصوصا تأثيره المباشر على التحول الديمقراطي الجاري في بعض أقطارها، وتمثلت هذه الآثار في: (ولد السالك 2011، ص.5)

- إرباك وضعية التحول الديمقراطي في تونس: بالرغم من قيام الثورة الشعبية في تونس وإسقاط نظام زين العابدين بن علي، إلا أن مسار التحول الديمقراطي بها يشهد عثرات لسبب هشاشة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يعني أن عدم الاستقرار بليبيا سيزيد الأمر سوءا بإرباك الوضع في تونس المرتبك أصلا، خاصة في حالة استمرار الحرب الأهلية بليبيا، وذلك نتيجة القرب الجغرافي والتداخل الاجتماعي والتأثير الاقتصادي المتبادل بين البلدين.

- تعطيل مسار التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي: تعاني كل من الجزائر والمغرب وموريطانيا من تعطل وتعثر وانتكاسة في مسار تحولها الديمقراطي، ففي الجزائر وكما هو معروف مسار التحول الديمقراطي متعطل منذ تسعينات القرن الماضي، ومتعثر في المغرب منذ عقود، وعن موريتانيا فيعرف انتكاسة منذ انقلاب 6 أوت 2008، مما يعني أن عدم استقرار الأوضاع في ليبيا سيساهم في تعطيل مسار التحول الديمقراطي في أقطارها.

ج- على المستوى الاقتصادي:

يساهم سوء الأحوال الاقتصادية في مضاعفة التحديات الأمنية الناجمة عن التغيرات السياسية الاجتماعية، وزيادة حدة الأخطار الموجودة سابقا سواء على المستوى الليبي أو على مستوى دول الجوار الإقليمي. (الصواني 2013، ص. 27)

كانت ليبيا في السابق تعتبر أول شريك اقتصادي لتونس، ومن هذا المنطلق كان تأثير الأزمة الليبية على اقتصاد تونس جليا على أكثر من مستوى، حيث تراجعت المبادلات الثنائية بنسبة تزيد عن 75%، كما وتوقفت نحو 1300 شركة تونسية، وتداعيات على مستوى إيرادات تونس الطاقية من ليبيا التي تشكل نحو 25% من الحاجات التونسية وبأسعار تفاضلية، بالإضافة إلى تداعياتها التي طالت قطاعي الصحة والسياحة حيث كانت ليبيا تشكل سوقا مهمة لتونس (ما بين مليون ونصف مليون سائح ليبي) (بوغالم 2015، ص. 169)

3- المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية:

قبل الخوض في إبراز دور الجزائر في حل الأزمة الليبية، سنقدم بإيجاز الأدوار العربية والدولية التي بادرت لحل أزمة ليبيا، حيث أنه وعلى عكس ما حدث في ثورتي تونس ومصر سارعت دول عربية وغير عربية إلى التدخل في الشأن الليبي منذ الأيام الأولى من تأزم الأوضاع الداخلية، وقد بدى واضحا للعيان أن الدول التي لم يحركها ما حدث في كل من تونس ومصر أولت ما يحدث بليبيا اهتماما خاصا، فسعت دول عربية إلى أن تتخذ الجامعة العربية قرارات مساندة لما عرف بالثورة الليبية، فعقد مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية

اجتماعا لمناقشة المسألة الليبية قبل أن يمضي شهر واحد على بداية الانتفاضة، ليتخذ مجلس الجامعة في اجتماعه بتاريخ 12مارس قرارا يدعم الثورة الليبية عن طريق فرض حظر جوي على تحليق الطيران الحربي، ودعا القرار مجلس الأمن لاتخاذ قرار مماثل وفرضه بالقوة، ليقدم الاقتراح بعد يومين فقط لمجلس الأمن. (نصر الدين وآخرون 2015، ص. 580)

في17 مارس 2011 صدر القرار رقم 1973 الذي فتح الطريق أمام استخدام جميع السبل بما فيها القوة العسكرية لمساعدة الثورة الليبية، بحجة حماية المدنيين من بطش الدكتاتور، في حين تبقى أهدافها الخفية متمحورة حول مصالحها الخاصة، كما وقد تبين منذ الأيام الأولى لتدخل الدول الخارجية في الشأن الليبي أن أهداف تلك الدول ليست واحدة، ما يعني أن ليبيا أصبحت ضحية لصراع إقليمي، يعمل على تأجيج الخلافات الداخلية بدلا من المساعدة في تخفيفها وحلها. (نصر الدين وآخرون 2015، ص. 580)

يعتبر موقف الجزائر من الأزمة الليبية واضح رغم ما تعرض له من تشويه من قبل بعض وسائل الإعلام الليبية وبعض الجماعات المسلحة، فالجزائر ظلت تراقب ما يجري في ليبيا من بعيد، وظل موقفها محكوما بمجموعة من المبادئ على رأسها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، مؤكدة على أن الحل بخصوص الأزمة الليبية ينبغي أن يكون ليبيا – ليبيا. كما وسعت الجزائر إلى لم شمل الليبيين من خلال احتضانها لثلاث لقاءات حوار بين الفرقاء الليبيين، في حين يبقى أهم وأبرز موقف مبدئي للجزائر بخصوص الأزمة الليبية هو رفض التدخل الأجنبي والحرص على الوحدة الليبية، (بوغالم 2015، ص. 172)

فالجزائر وبالإضافة إلى مناداتها بالحل السلمي للأزمة الليبية فهي لا تشارك في الاجتماعات الدولية التي يقول القائمون عليها بالحسم العسكري، وتساند المبادرة الإفريقية (وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين في ليبيا، والشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية)، (بن عنتر 2011، ص. 06) وبخصوص الاستراتيجية الجزائرية نحو ليبيا فقد تضمنت: (زاوشي 2016، ص. ص. 143-145)

- دعم الاستقرار الوطني.
- الإبقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف.
- دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار "الليبي – الليبي" وتشكيل حكومة وحدة وطنية.
- احتواء أنشطة تجارة الأسلحة وتدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة.

لقد بادرت الجزائر في شهر ماي 2014 إلى دعوة وزراء خارجية دول جوار ليبيا إلى الاجتماع على هامش الاجتماعات الوزارية لمنظمة عدم الانحياز في الجزائر، من أجل التشاور حول الأزمة الأمنية المتصاعدة على خلفية الانقسام الحكومي والصدام المسلح العنيف في مطار طرابلس والسيطرة على العاصمة ومدينة بنغازي في 30/ 2014/7، وكذا احتواء التداعيات الأمنية والإنسانية لتجدد النزاع الأهلي في ليبيا، وكانت الجزائر خلال هذا الاجتماع حريصة على حقن الدماء وإنهاء النزاع الأهلي على حدودها الشرقية الطويلة. (زاوشي 2016، ص. 145)

كما ولم تركز الدبلوماسية الجزائرية على التنسيق الإقليمي مع دول الجوار الليبي فقط، وإنما امتدت إلى البيئة الداخلية الليبية، من خلال العمل على مساعدة الأطراف السياسية الليبية على الحوار مع بعضها البعض، والتوافق على مقاربات سياسية مشتركة لتخطي عقبة المرحلة الانتقالية. وقد أدت هذه الجهود

السياسية إلى تنظيم اجتماعات ضمت ممثلين عن الأحزاب السياسية، قادة سياسيين وعناصر من المجتمع المدني الليبي، من بين هذه المبادرات الاجتماع الذي عقد في 10 و11 مارس عام 2015 بالجزائر، وحضره الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا **برناردينو ليون** والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية **فديريكا موغبريني**. بعد يومين من الحوار السياسي بين ممثلي الأحزاب السياسية وشخصيات مستقلة وناشطين حقوقيين، توّج الاجتماع بصياغة بيان مشترك ختامي، تضمن مجموعة من النقاط المهمة كانت كالتالي: (زاوشي 2016، ص. ص. 146-147)

- تأكيد المجتمعين ضرورة التعهد بحماية وحدة ليبيا الوطنية والترابية واستقلالها وسيادتها على أراضيها، وتاليا رفض أي وجه من أوجه التدخل الخارجي في الأزمة الأمنية الليبية.
- الالتزام بالإعلان الدستوري المتضمن مبادئ ثورة شباط 17 فبراير القائمة على أسس العدالة وحقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات.
- الالتزام باحترام العملية السياسية المبنية على قواعد اللعبة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.
- تأكيد دعم الحوار بمساراته المختلفة وإعلان الرغبة الجماعية في إنجاح أعماله في أقرب وقت ممكن، بما يؤدي إلى تشكيل حكومة توافقية، ووضع ترتيبات أمنية تتضمن وقفا دائما لإطلاق النار، وانسحاب التشكيلات المسلحة من المدن، ووضع جدول زمني لجمع السلاح، وحل جميع الميليشيات المسلحة.
- تأكيد المشاركين التزامهم التام بإعادة بناء قوات مسلحة وشرطة وأجهزة أمنية وتنظيمها لتقوم بحماية أمن المواطنين والتراب الوطني، والمحافظة على سلامتهم.

كانت هناك الكثير من المبررات التي أثرت في توجهات الدبلوماسية الجزائرية نحو الأزمة الليبية، وصاغت أبعاد تثبيت الاستقرار الإقليمي ومضامينه، تمثلت هذه المبررات في: (زاوشي، 2016، ص. ص.147-148.)

- تفادي التورط المباشر في النزاعات الأهلية الذي يحولها سريعا إلى أطراف في النزاع.
- توفير الموارد الأمنية والاقتصادية.
- تعزيز التعاون الأمني الإقليمي.
- احتواء التهديدات الإرهابية والتصرف في اتساق مع مسارات الدبلوماسية الدولية للأمم المتحدة والقوى العظمى إزاء مشكلات المنطقة، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالمصالح الحيوية المطلوبة من قبل القوى العظمى كالنفط الليبي.

ومن جهة أخرى، يمكن تفسير موقف الجزائر المحايد حيال الأطراف المتصارعة في ليبيا بأربعة عوامل كالتالي: (بن عنتر، 2011، ص.7) الجزائر تعارض أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة؛ بحكم الجوار فإن دعم أي طرف سيقحم الجزائر مباشرة في الصراع ويعرض ترابها لمخاطر أمنية؛ موقف يقوم على إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر لا في حال بقاء القذافي ولا في حال رحيله، وبالتالي لا توجد مكاسب سياسية متوقعة تبرر دعم أحد طرفي الصراع؛ اهتمام الجزائر بشؤونها الداخلية، فالنظام في وضعية صعبة بسبب تنوع وتعدد الاحتجاجات؛ وتحاول الجزائر جاهدة إلى جمع الأطراف المتصارعة في ليبيا إلى مائدة الحوار، لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف، وذلك من خلال: (زرواق، 2014، http://bit.ly/1NYwFSH)؛ العمل على تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضمن حلا للأزمة

وتمنع اللجوء والاحتكام إلى السلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا؛ بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكر الجماعات المسلحة، حتى لا يتسرب عبر الحدود نحو الجزائر أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة اتصال ودعم تهدد استقرارها؛ محاولة إقامة سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح واستعماله، وتمنع تدفقه إلى داخل الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.

لكن ينبغي التنبيه إلى أن التدخل الأجنبي (العسكري) الذي تقوده الدول الأجنبية الكبرى سيكون ثمنه باهظا ليس فقط على ليبيا، بل على منطقة المغرب العربي بأكملها، حيث أنه: (ولد السالك، 2011، ص. ص.5-6) بدعم الثوار الليبيين من قبل القوى الغربية الكبرى الساعية لتحقيق مصالحها في ليبيا من خلال زيادة استثماراتها في النفط الليبي، قد يجعل القرار الليبي رهين لتلك القوى، مما يسمح لها بالتحكم في شكل النظام الليبي ونوعية ديمقراطيته، بالإضافة إلى إدارته لعلاقاته الخارجية خاصة مع محيطه الإقليمي؛ فضلا عن أن تدخل الأطراف الغربية في الشأن الليبي سيجعلها تتحكم في العلاقات المغاربية- المغاربية، مما يجعلها تدار وفقا لمصالح تلك الأطراف، على حساب مصالح المغرب العربي؛ إضافة إلى ذلك فالتدخل الأجنبي بقضايا المنطقة قد يؤدي إلى خلق مناخ مناسب لتوسع نشاط القاعدة في المغرب العربي وشمال إفريقيا، كما حصل في العراق، لأن هذا التدخل الغربي سيعطي مبررا لنشاط الجماعات الجهادية المعادية للغرب. هذا وبالإضافة إلى أن جو الفوضى الذي تشهده ليبيا نتيجة الحرب الأهلية هي عوامل كلها ستوفر البيئة المناسبة لنشاط هذه الجماعات المتطرفة.

4- سيناريوهات مستقبل الأزمة الليبية:

تتمثل السيناريوهات الخاصة بالأزمة الليبية في: (مركز دراسات الشرق الأوسط: سيناريوهات مستقبل الأزمة الليبية: http://bit.ly/2DkT9K0)

أ. الحل السياسي(السيناريو الإصلاحي أو التفاؤلي):

ويكون بوقف الأعمال القتالية ومحاولة الوصول إلى حل سياسي يرضي الأطراف المتصارعة، على أرضية اتفاق الصخيرات والقبول بحكومة الوفاق المنبثقة عنه، وحتى ينجح هذا السيناريو فلابد من توفر شروط على المستوى الوطني وأخرى على المستوى الدولي: على المستوى الوطني: حتى يتم التوصل إلى توافق سياسي ينهي الصراع في ليبيا لابد من توفر القناعة لدى أطرافه بأن قدرا كبيرا من مصالحها قد تحقق، وأن حسم الصراع لصالح أي طرف غير ممكن في المدى المنظور، وأن استمرار هذا الصراع سيلحق الضرر بمصالح الأطراف والمصالح الوطنية الليبية؛أما على المستوى الخارجي: وقف التدخلات الإقليمية والدولية لصالح الحفاظ على سيادة الدولة واستقلاليتها، دعم مسار التحول الديمقراطي في المنطقة، والحيلولة دون عسكرة الدولة، الإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي، ووقف الأخطار والتهديدات والانعكاسات السلبية على دول الجوار وعلى أمن المنطقة؛ على المستوى الدولي والإقليمي: يتطلب نجاح الحل السياسي توافقا بين القوى الإقليمية الفاعلة في الشأن الليبي على ضرورة إنهاء الصراع، كما يستدعي دورا دوليا أقوى في فرض اتفاق الصخيرات وحكومة الاتفاق الوطني على الأطراف الليبية المتصارعة وعلى الأطراف الإقليمية التي تصر على التدخل في الشأن الليبي وعلى إفشال اتفاق المصالحة الوطنية. ومن بين النتائج المتوقعة لنجاح الحل السياسي، الحفاظ على وحدة ليبيا وقطع الطريق أمام سيناريو تقسيمها على خلفيات سياسية وجغرافية وقبلية، تحقيق الاستقرار والأمن لليبيا، فتح المجال أمام بدء مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد، الإسهام في تحقيق الاستقرار

الإقليمي ووقف الانعكاسات السلبية على دور الجوار وعلى أمن المنطقة، فتح المجال لتحسين الوضع الاقتصادي وتخفيف الأعباء الحياتية على المواطنين، دعم مسار التحول الديمقراطي في المنطقة والحيلولة دون عسكرة الدولة.

ب. سيناريو جمود الوضع الليبي (السيناريو الاتجاهي أوالخطي):

وينتج عن هذا السيناريو استمرار الفوضى والاقتتال والاضطراب وغياب الاستقرار السياسي والأمني واستمرار الانقسام السياسي والجغرافي والمجتمعي، تعطيل مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في ليبيا وبقاء الفرصة قائمة لتجدد نشاط المجموعات الإرهابية المتطرفة، كما وستستمر التهديدات الناتجة عن تأزم الأوضاع في ليبيا على أمن دول الجوار وعلى تحولها الديمقراطي، كما ستستمر التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي الداخلي لصالح إدامة الصراع وغياب الاستقرار.

ج- سيناريو عسكرة الدولة وتقسيمها (السيناريو التحولي أو الراديكالي):

سيناريو العسكرة للدولة:

يتحقق هذا السيناريو في حالة: على المستوى الليبي: يتحقق هذا السيناريو إذا فشلت الجهود السياسية في تحقيق الوفاق الوطني؛ على المستوى الإقليمي والدولي: يتطلب نجاح هذا السيناريو زيادة دعم بعض الأطراف الإقليمية والدولية لفريق حفتر عسكريا بالسلاح والمعدات والسلاح، وربما بالتدخل العسكري المباشر.

سيناريو تقسيم الدولة:

في حال نجاح هذا السيناريو سيكون من الصعب توحيد ليبيا وتحقيق الأمن والاستقرار بها وسيلحق ذلك ضرارا بالغا بالحالة الاجتماعية، كما وسيتعثر مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي ليصل إلى طريق مسدود، وستكون ليبيا تربة خصبة للتطرف وتمدد الحركات الإرهابية المتشددة الأمر الذي سيزيد من التهديدات والانعكاسات الخطيرة على أمن واستقرار دول الجوار الإقليمي. كما أن نجاح هذا السيناريو سيزيد من حجم التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي، وتبعية الكيانات المنفصلة للأطراف الإقليمية والدولية الداعمة لها، ما يعزز استخدام الأراضي الليبية كساحة لخوض الصراعات الخارجية على حساب مصالح ليبيا وشعبها.

خاتمة:

تعددت العوامل التي كانت سببا في تأزم الوضع بليبيا بين الداخلية والخارجية، ورغم تضافر الجهود الدولية والإقليمية ومساعيها للوصول لحل يخرجها من أزمتها إلا أن الجهود لم تثمر بعد. هذا الوضع المتأزم زاد من قلق وتخوف الدول المجاورة من الانعكاسات التي ستسببها هذه الأزمة على أمنها القومي، وبخاصة الجزائر التي تتقاطع معها حدودا جغرافية على طول 982 كلم، وبالتالي فأمن الجزائر مرتبط بأمن ليبيا.

وقد أشادت الولايات المتحدة الأمريكية بالجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل التوصل لحل سلمي يخرج ليبيا من أزمتها وينهي حالة الانقسام والصراع الذي تشهده سيما وأن أمن الجزائر هو من أمن ليبيا، كما وثمن الاتحاد الأوروبي من جهته المبادرة الجزائرية التي رمت إلى جمع الفرقاء السياسيين الليبيين إلى مائدة الحوار، فالجزائر ترى في الحل السياسي مخرجا للأزمة الليبية بعيدا عن أي عملية عسكرية.

وحسب السيناريوهات الخاصة بالحالة الليبية يبقى أفضل خيار لخروجها من أزمتها تبني الحل السياسي، من خلال التوصل لعقد اجتماعي يتشكل عبر توافق جميع مكونات المجتمع الليبي، ينتج عنه دستور، يؤدي إلى تأسيس دولة المؤسسات التي تحظى بالشرعية القوية.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1. التير، مصطفى. مستقبل التغيير في الوطن العربي (ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

2. مزران، كريم. الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي (ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016

3. ولد السالك، ديدي. مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي. مركز الدراسات المتوسطية والمغاربية. 05.

4. بن عنتر، عبد النور. الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية. مركز الدراسات المتوسطية والمغاربية، 2011.

5. إدريس، أحمد. الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي. مركز الدراسات المتوسطية والمغاربية، 2011

6. عز العرب، محمد. مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط. القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2015.

7.نصر الدين إبراهيم وآخرون، حال الأمة العربية 2014- 2015 من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، (ط1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

ب-المجلات والدوريات:

1. الصواني، يوسف محمد. التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن. المستقبل العربي، العدد 416، 2013.

2. بوغالم، عباس. تقرير عن: الملتقى الدولي: ليبيا بعد اربع سنوات من الثورة. المستقبل العربي، العدد 441، 2015.

3. زاوشي، صورية. الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 49، 2016.

4. عاشور، محمد. الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، في تقرير المؤتمر: نظرة نقدية في ثورات عام 2011م في شمال إفريقيا وتداعياتها، معهد الدراسات الأمنية، 2011، بريتوريا، تحرير: إسحاق كافومبا سواري، بيروك مسفين.

ج- المواقع الالكترونية:

1. مركز دراسات الشرق الأوسط. (2017، 2 كانون الأول). سيناريوهات مستقبل الأزمة الليبية. تم استرجاعها بتاريخ 28 أكتوبر، 2017 من الموقع الإلكتروني: http://www.alghad.com/articles/1548852-%D8%

2. زرواق، نصير. (2014، 11/15). الجزائر والأزمة الليبية. تم استرجاعها بتاريخ: 2017/11/01. من الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014

3. الشامي، حسن. (2012). تقرير التحول الديمقراطي في ليبيا عام 2011. تم استرجاعها بتاريخ: 2017/11/23. الحوار المتمدن، (3719)، من الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=306488